

الفصل الثالث

في بيان التفرقة بين الاسم والمسمى

وهذه دقيقة يمكن أن يحمل عليها قول من قال: إن الاسم هو نفس المسمى، وهي أن العقلاء اتفقوا على أن لفظ الاسم اسم لكل لفظ يدل على معنى من غير أن يدل على زمانه المعين، وأن لفظ الاسم كذلك، فيلزم أن يكون للاسم مسمى بالاسم، فيكون الاسم والمسمى واحد إلا أن فيه إشكالاً، وذلك أن اسم الشيء مضاف إلى الشيء، وإضافة الشيء إلى نفسه محال.

ولنرجع إلى الغرض فنقول: إن من الدلائل ما يدل على أن الاسم غير المسمى وذلك من وجوه⁽¹⁾.

(1) قال أبو محمد: ذهب قوم إلى أن الاسم هو المسمى، وقال آخرون: الاسم غير المسمى. واحتج من قال أن الاسم هو المسمى: بقول الله تعالى ﴿بَنَزَكْنَا أُنْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَنُ: 78]. ويقرأ أيضاً ذو الجلال والإكرام قال: لا يجوز أن يقال تبارك غير الله، فلو كان الاسم غير المسمى ما جاز أن يقال تبارك اسم ربك، ويقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] فقالوا: ومن الممتنع أن يأمر الله ﷻ بأن يسبح غيره ويقوله ﷻ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ﴾ [يُوسُف: 40].

وقالوا: الاسم مشتق من السمو وأنكروا على من قال أنه مشتق من الوسم وهو العلامة وذكروا قول ليبيد: ... إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن بيك حولاً كاملاً فقد اعتذر ... وقالوا: قال سيبويه الأفعال أمثلة أحدث من لفظ أحداث الأسماء، قالوا: وإنما أراد المسلمين هذا كل ما احتجوا به قد تقصيناها لهم ولا حجة لهم في شيء منه، أما قول الله ﷻ: ﴿بَنَزَكْنَا أُنْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَنُ: 78] وذو الجلال فحق ومعنى =

= تبارك: تفاعل من البركة والبركة واجبة لاسم الله ﷻ الذي هو كلمة مؤلفة من حروف الهجاء ونحن نتبرك بالذكر له وبتعظيمه ونجله ونكرمه فله التبارك وله الإجلال منا ومن الله تعالى وله الإكرام من الله تعالى ومنا حيثما كان قرطاس أو في شيء منقوش فيه أو مذكور باللسنة، ومن لم يجبل اسم الله ﷻ كذلك ولا أكرمه فهو كافر بلا شك فالآية على ظاهرها دون تأويل فبطل تعلقهم بها جملة والله تعالى الحمد.

وكل شيء نص الله تعالى عليه أنه تبارك فذلك حق، ولو نص تعالى بذلك على أي شيء كان من خلقه كان ذلك واجباً لذلك الشيء، وأما قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] فهو على ظاهره دون تأويل لأن التسييح في اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله ﷻ هو تنزيه الشيء عن السوء، وبلا شك أن الله تعالى أمرنا أن ننزه اسمه الذي هو كلمة مجموعة من حروف الهجاء عن كل سوء حيث كان من كتاب أو منطوقاً به، ووجه آخر: وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] ومعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [95] فسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿٩٦﴾ [الواقعة: 95-96] معنى واحد، وهو أن يسبح الله تعالى باسمه ولا سبيل إلى تسيحه تعالى ولا إلى دعائه ولا إلى ذكره إلا بتوسط اسمه فكلا الوجهين صحيح حق، وتسييح الله تعالى وتسييح اسمه كل ذلك واجب بالنص، ولا فرق بين قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: 74] وبين قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ نَقُومُ﴾ [٩٦] وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ الْجُورِ ﴿٩٦﴾ [الطور: 48-49]، والحمد بلا شك هو غير الله وهو تعالى نسبح بحمده كما نسبح باسمه ولا فرق فبطل تعلقهم بهذه الآية والحمد لله رب العالمين.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَبَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [يوسف: 40]. فقول الله ﷻ حق على ظاهره، ولهذه الآية وجهان كلاهما صحيح: أحدهما: أن معنى قوله ﷻ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ﴾ [يوسف: 40] برهان هذا قوله تعالى إثر ذلك متصلاً بها: ﴿سَبَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [يوسف: 40]، فصح يقيناً أنه تعالى لم يعن بالأسماء هاهنا ذوات المعبودين لأن العابدين لها لم يحدثوا قط ذوات المعبودين بل الله تعالى توحد بأحداثها هذا ما لا شك فيه.

والوجه الثاني: أن أولئك الكفار إنما كانوا يعبدون أوثاناً من حجارة أو بعض المعادن أو من خشب، وبيقين ندرى أنهم قبل أن يسموا تلك الجمل من الحجارة والمعادن ومن الخشب باسم اللات والعزى ومناة هبل وود وسواع ويغوث ويعوق ونسرا ويعل، قد كانت ذواتها بلا شك موجودات قائمة وهم لا يعبدونها ولا تستحق عندهم عبادة، فلما أوقعوا عليه هذه الأسماء عبدوها حينئذ فصح يقيناً أنهم لم يقصدوا بالعبادة إلا الأسماء كما قال الله تعالى لا =

= الذوات المسميات فعادت الآية حجة عليهم وبرهاناً على الاسم غير المسمى بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولهم: أن الاسم مشتق من السمو، وقول بعض من خالفهم أنه مشتق من الوسم، فقولان فاسدان كلاهما باطل افتعله أهل النحو لم يصح قط عن العرب شيئاً منهما، وما اشتق لفظ الاسم قط من شيء بل هو اسم موضوع مثل حجر وجبل وخشبة وسائر الأسماء لا اشتقاق لها وأول ما تبطل به دعواهم هذه الفاسدة أن يقال لهم: قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111]، فصح أن من لا برهان له على صحة دعواه فليس صادقاً في قوله، هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ على أن الاسم مشتق من السمو أو من الاسم، وإلا فهي كذبة كذبتوها على العرب وافترتوها عليهم أو على الله تعالى الواضع للغات كلها، وقول عليه تعالى أو على العرب بغير علم، وإلا فمن أين لكم أن العرب اجتمعوا فقالوا نشق لفظة اسم من السمو أو من الوسم، والكذب لا يمتحله مسلم ولا يتسهله فاضل ولا سبيل لهم إلى برهان أصلاً بذلك، وأيضاً فلو كان الاسم مشتقاً من السمو كما تزعمون فسمية العذرة والكلب والجيفة والقذر والشرك والخنزير والخساسة رفعة لها وسمو لهذه المسميات، وتباً لكل قول أدى إلى هذا الهوس البارد، وأيضاً فهيك أنه قد سلم لهم قولهم أن الاسم مشتق من السمو أي حجة على أن الاسم هو المسمى بل هو حجة عليهم لأن ذات المسمى ليست مشتقة أصلاً ولا يجوز عليها الاشتقاق من السمو ولا من غيره، فصح بلا شك أن ما كان مشتقاً فهو غير ما ليس مشتقاً والاسم بإقرارهم مشتق والذات المسماة غير مشتقة، فالاسم غير الذات المسماة وهذا يليح لكل من نصح نفسه أن المحتج بمثل هذا السفه عيار مستهزئ بالناس متلاعب بكلامه ونعوذ بالله من الخذلان.

وهذا قول يؤدي من اتبعه وطرده إلى الكفر المجرد لأنهم قطعوا أن الاسم مشتق من السمو وقطعوا أن الاسم هو الله نفسه فعلى قولهم المهلك الخبيث أن الله يشق وأن ذاته مشتقة وهذا ما لا ندري كافرأ بلغه، والحمد لله على ما من به من الهدى .

وأيضاً فإن الله تعالى يقول: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ يَكْفَادُمْ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: 31 - 33].

فلا يخلو أن يكون الله ﷻ علم آدم الأسماء كلها كما قال ﷻ إما بالعربية وإما بلغة أخرى أو بكل لغة، فإن كان ﷻ علمه الأسماء بالعربية فإن لفظه اسم من جملة ما علمه لقوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31] ولأمر تعالى آدم بأن يقول للملائكة: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ فلا يجوز أن يخص من هذا العموم شيء أصلاً بل هو لفظ موقف عليه كسائر =

= الأسماء ولا فرق وهو من جملة ما علمه الله تعالى آدم ﷺ إلا أن يدعوا أن الله تعالى اشتقه، فالقوم كثيراً ما يستهلون الكذب على الله تعالى والإخبار عنه بما لا علم لهم به، فصح يقيناً أن لفظة الإسم لا اشتقاق لها، وإنما هي اسم مبتدأ كسائر الأسماء والأنواع والأجناس، وإن كان الله تعالى علم آدم الأسماء كلها بغير العربية فإن اللغة الغربية موضوعة للترجمة عن تلك اللغة بدل كل اسم من تلك اللغة اسم من العربية موضوع للعبارة عن تلك الألفاظ، وإذا كان هذا فلا مدخل للاشتقاق في شيء من الأسماء أصلاً لا لفظة اسم ولا غيرها، وإن كان تعالى علمه الأسماء بالعربية وبغيرها من اللغات العربية، فلفظة اسم من جملة ما علمه وبطل أن يكون مشتقاً أصلاً والحمد لله رب العالمين، فبطل قولهم في اشتقاق الاسم وعاد حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق.

وأما بيت لبيد فإنه يخرج على وجهين:

أحدهما: أن السلام اسم من أسماء الله تعالى قال تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ أَلْسَلَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ﴾ [الحشر: 23] وليد رَحْمَتِهِ مُسَلَّمٌ صحيح الصحة للنبي ﷺ، ومعناه ثم اسم الله عليكما حافظ لكما.

والوجه الثاني: أنه أراد بالسلام التحية وليد لا يقدر هو ولا غيره على إيقاع التحية عليهما وإنما يقدر لبيد وغيره على إيقاع اسم التحية والدعاء بها فقط، فأبي الأمرين كان؟

فاسم السلام في بيت لبيد هو غير معنى السلام، فالاسم في ذلك البيت غير المسمى ولا بد ثم لو صح ما يدعونه على لبيد، ولو صح لكان قول عائشة رحمها الله ورضي الله عنها: إنما أهجر اسمك. بياناً أن الاسم غير المسمى وأن اسمه ﷺ غيره لأنها أخبرت أنها لا تهجره وإنما تهجر اسمه رضوان الله عليه، وهي ليست الفصاحة في دون لبيد، وهي أولى بأن تكون حجة من لبيد، فكيف وقول لبيد حجة عليهم لا لهم والحمد لله رب العالمين، وقد قال رؤبة باسم الذي في كل صور سمر ورؤية ليس دون لبيد في الفصاحة وذات الباري تعالى ليست في كل صورة، وإنما في الصورة اسم الله تعالى فلا شك أن الذي في السورة غير الذي ليس فيها وقال أبو ساسان حصين بن المنذر بن الحارث بن وعله الرقاشي لابنه غياظ:

وسميت غياظا ولست بغياظ . . . عدوا ولكن الصديق تغيط

فصرح بأن الاسم غير المسمى تصريحا لا يحتمل التأويل بخلاف ما ادعوه على لبيد، وأما قول سيبويه: إن الأفعال أمثلة أحدث من لفظاً إحداث الأسماء فلا حجة لهم فيه، فبقيين ندرى أنه أراد إحداث أصحاب الأسماء برهان ذلك قوله في غير ما وضع من كتابه أمثلة الأسماء في الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي والسباعي وقطعه أن السداسي والسباعي من الأسماء مزيدان ولا بد وأن الثلاثي من الأسماء أصلي ولا بد وأن الرباعي والخماسي من الأسماء =

= يكونان أصليين كجعفر وسفرجل ويكونان مزيدين، وأن الثنائي من الأسماء منقوص مثل يد ودم، ولو تتبعنا على أن الأسماء هي الأبنية المسموعة الموضوعة ليعرف بها المسميات لبلغ أزيد من ثلثمائة موضع، أفلا يستحي من يدري هذا من كلام سيبويه إطلاقاً لعلمه بأن مراده لا يخفى على أحد قرأ من كتابه ورقتين ونعوذ بالله من قلة الحياء.

وأول سطر في كتاب سيبويه بعد البسملة: هذا باب علم ما الكم من العربية فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسم رجل وفرس. فهذا بيان جلي من سيبويه ومن كل من تكلم في النحو قبله وبعده على أن الأسماء هي في بعض الكلام وأن الاسم هو كلمة من الكلم ولا خلاف بين أحد له حس سليم في أن المسمى ليس كلمة، ثم قال بعد أسطر يسيرة: والرفع والجر والنصب والجزم بحروف الإعراب وحروف الإعراب الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، وهذا منه بيان لا إشكال فيه أن الأسماء غير الفاعلين، وهي التي تضارعها الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع. وما قال قط: من يرمي بالحجارة أن الأفعال تضارع المسمين، ثم قال والنصب في الأسماء رأيت زيدا والجر مررت بزيد والرفع هذا زيد وليس في الأسماء جزم لتمكنها وإلحاق التنوين، وهذا كله بيان أن الأسماء هي الكلمات المؤلفة من الحروف المقطعة لا المسمون بها، ولو تتبع هذا في أبواب الجمع وأبواب التصغير والنداء والترخيم وغيرها لكثير جداً وكاد يفوت التحصيل.

فسقط كل ما شغب به القائلون بأن الاسم هو المسمى، وكل قول سقط احتجاج أهله وعرى عن برهان فهو باطل، ثم نظرنا فيمن احتج به القائلون أن الاسم غير المسمى فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: 180]. قالوا: والله ﷺ واحد والأسماء كثيرة وقد تعالى الله عن أن يكون اثنين أو أكثر، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد من أحصاها دخل الجنة». قالوا: ومن قال أن خالقه أو معبوده تسعة وتسعون فهو شر من النصارى الذين لم يجعلوه إلا ثلاثة.

وهذا برهان ضروري لازم ورأيت لمحمد بن الطيب الباقلائي ولمحمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني أنه ليس لله تعالى إلا اسم واحد فقط.

وهذا معارضة وتكذيب لله ﷺ وللقرآن وللرسول الله ﷺ ولجميع العاملين ثم عطفاً فقالوا: معنى قول الله ﷺ والله الأسماء الحسنى وقول رسول الله ﷺ أن لله تسعة وتسعين اسماً إنما هو التسمية لا الأسماء.

انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (5/19-21)، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

الأول: إن أسماء الله تعالى كثيرة لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180] وقوله ﷺ: «إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً»⁽¹⁾ والمسمى ليس بكثير، بل لا يمكن أصلاً للدلائل القاهرة، فتكون الأسماء مغايرة للمسمى.

ولا يقال: ما ذكرتم محمول على كثرة التسمية، فإن ذلك عدول عن الظاهر ولا ضرورة فيه لما نبينه من بعد، بل اللازم أن يحمل على كثرة الأسماء فإن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180] وقوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً» يدل على إنها من أسمائه تعالى وتقدس لا من أسماء صفاته العالم والقادر وغير ذلك.

والثاني: أن الاسم كلمة، والكلمة لها وجود في اللفظ لا غير، فالاسم كذلك على خلاف المسمى، فإنه ذات الشيء وحقيقته، والحقيقة لا توجد في اللفظ ألبتة، بل لها وجود في الأعيان أو في الأذهان على ما عرف، ولو كان كذلك فلا يمكن أن هذا ذلك.

الثالث: أن الاسم يوصف بما لا يوصف به المسمى وبالعكس، فيقال في الاسم: أنه عرض، وصوت، وحال في المحل، ومركب من الحروف، وعربي، وعجمي، ولا يوصف المسمى بهذه الصفات ألبتة، وكذلك يقال في المسمى: إنه جوهر أو جسم أو نفس أو عقل مثلاً، وإنه قائم بنفسه بعروض لأعراض مختلفة دفعة، والاسم لا يوصف بهذه الأوصاف.

الرابع: أنا إذا قلنا للشيء إنه معدوم ومنفي ولا موجود مثلاً، فالأسماء موجودة دون المسميات، فكان الاسم غير المسمى بالضرورة.

الخامس: إنه يصح أن يقال: وضع هذا الاسم بإزاء ذلك المسمى أنه يدل على المغايرة، وإلا لكان معناه إنه وضع بإزاء ذاته.

(1) متفق عليه: رواه البخاري في صحيحه (6/2691) و(2/981) ومسلم في صحيحه (2677) وابن حبان (808)، والترمذي (3508).

واحتج القائلون بأن الاسم نفس المسمى بوجوه:

الأول: قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] فسبح اسم ربك أمر بتسبيح الاسم، ولا خفاء في أنه أمر بتسبيح الله تعالى لا غير.

الثاني: قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [يوسف: 40] أخبر بأنهم عبدوا الأسماء وأنهم ما عبدوا إلا تلك الذوات.

الثالث: لو كان الاسم عبارة عن اللفظ لما كان لله تعالى في الأزل اسم، وذلك لا يمكن لما مر من النصوص.

الرابع: لو كان الاسم غير المسمى لكان قولنا: محمد رسول الله إخباراً عن رسالة اسم محمد لا عن رسالته، وذلك باطل بالاتفاق.

الخامس: عند الجمهور من أهل اللغة أن الأفعال أمثلة أحدثت من لفظ إحداث الأسماء، ومن المعلوم أن الأحداث هي المصادر الصادرة عن المسميات.

فيقال في الجواب: إن كان المراد من قولكم أن الاسم عين المسمى لا غيره هو أن اللفظ الدال على الشيء وهو عين ذلك الشيء فذلك باطل بالبديهة، وإن كان المراد منه أن المعنى من الاسم نفس ذلك الشيء، ومن المسمى نفس ذلك الشيء، كذلك كان معناه أن ذات الشيء هي نفس ذاته أنه من الأمور الظاهرة، وإن كان المراد غير هذا وذلك فذلك مفتقر إلى البيان.

ثم يقال في الأول من الوجوه: أن الاسم فيما ذكرتم من الآيات مضاف إلى الذات، وذلك بدل على المغايرة، على الخصوص في هذه الصورة، فإنه نقل عن البعض: أن المراد منه هو تنزيه اسم الرب، يعني أنه تعالى أعظم وأعلى من أن يقدر أحد من الخلق على تسبيحه، بل الغاية القصوى للخلق أن يسبحوا لأسمائه، ولأن اسم الرب لا يعرف إلا بالنقل، والرب سبحانه لا يعرف إلا بالعقل، فكيف يكون هذا ذلك؟

وفي الثاني: أن ما ذكرتم من الآية يدل على أنه غير المسمى، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: 71] يدل على تلك الأسماء بتسميتهم، ولا يستراب في أن تلك الذوات ليست بتسميتهم، وبأن المراد منه تسمية الصنم بالإله كان اسماً لا وجود لمسماه، ولو كان كذلك كان ذلك مجرد اللفظ لا غير.

وفي الثالث: أن مرادنا من الاسم هو اللفظ الدال على الشيء، وأنتم وافقتمونا في إنه ما كان منه تعالى في الأزل اسم بهذه الصفة، ولأنه لا يبعد عن العقل أن يكون المدلول موجوداً في الأزل دون اللفظ الدال عليه.

وفي الرابع: أن المراد منه هو المسمى بالضرورة فإنه لا يمكن أن يحمل على الاسم ألبة.

وفي الخامس: أن أحداث الأسماء هي المصادر لا الأحداث بدونها، وإنه لا يكون حجة فيما نحن فيه وإن كان المراد من الأسماء المسميات، وأما أن الاسم غير التسمية فذلك ظاهر يعرف بالتأمل فيما مراد التسمية عبارة عن وضع اللفظ بإزاء الشيء ليكون معرفاً لذلك الشيء، ووضع الاسم غير الاسم وغير المسمى بذلك الاسم أيضاً.

